

نحو وقف عالمي لتكنولوجيا المراقبة المستهدفة

مقدمة

تشهد الهجمات الرقمية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، والمجتمع المدني تصاعداً. وثمة أدلة متزايدة على ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب الحكومات والشركات ناشئة عن المراقبة المستهدفة غير القانونية للنشطاء والصحفيين، والمحامين، وغيرهم. وقد تغاضى عدد كبير جداً من الدول حول العالم حتى الآن عن تكنولوجيا المراقبة وسمح بتصديرها إلى حكومات لديها سجل حافل في استخدام برمجيات التجسس لانتهاك حقوق الإنسان. ولم يعد بالإمكان تجاهل هذه الانتهاكات.

وكان المقرر الخاص السابق المعني بحرية التعبير ديفيد كاي قد أولى أهمية عالمية لأول مرة لفكرة وقف صادرات المراقبة؛ إذ أوصى في تقريره لعام 2019 أنه "ينبغي للدول إقرار وقف اختياري فوراً بخصوص تصدير وبيع ونقل واستخدام وخدمة أدوات المراقبة التي تطورها شركات خاصة إلى حين وضع نظام ضمانات يمتثل لحقوق الإنسان موضع التنفيذ".¹ ومنذ ذلك الحين تبنت دول² وخبراء حقوق الإنسان³ والعديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني هذه الدعوة.

ما هي المراقبة المستهدفة غير القانونية؟

هناك بعدان مهمان للمراقبة المستهدفة غير القانونية. ينشأ الأول عندما يُستهدف أشخاص بالمراقبة بناءً على ممارستهم لحقوقهم الإنسانية، أو بسبب هويتهم على نحو قائم على التمييز. وثمة أمثلة عديدة على هذه الحالات التي يُستهدف فيها الصحفيون بسبب نشرهم تقارير حول قضايا تنتقد الحكومة، أو يُستهدف النشطاء بسبب تنظيمهم احتجاجات، أو يُستهدف أشخاص من أصل عرقي أو عنصري، أو توجه جنسي، أو دين، إلخ... معيّنين على أساس قائم على التمييز بصفتهم مجرمين أو مجرمين محتملين.

إن استهداف الأشخاص بالمراقبة على هذه الأسس لا يتماشى مطلقاً مع قانون حقوق الإنسان.

ويشمل البعد الثاني للمراقبة المستهدفة غير القانونية حالات قد يكون فيها للاستهداف أساس مشروع إلى حد ما - مثلاً حيث يُشتبه على نحو معقول بأن الشخص ارتكب فعلاً جنائياً - لكن النظام الذي يجيز هذه المراقبة قد يكون هو نفسه غير قانوني، حيث لا يقدم ضمانات وافية (بما في ذلك سبل انتصاف) ضد إساءة استخدامه.

ومن بين الأسباب الأكثر أهمية التي تفسر ذلك ما يتعلق بمفهوم "الأثار المخيفة". وفي هذا السياق تشير 'الآثار المخيفة' إلى الظاهرة التي يُحجم بموجبها الأشخاص عن ممارسة حقوقهم خوفاً من إمكانية تعرضهم للمراقبة. وبكلمات أخرى، فإنه "حتى مجرد احتمال التقاط معلومات الاتصالات ينشئ تدخلاً في الخصوصية، مع احتمال وجود أثر

¹ تقرير المقرر الخاص، ديفيد كاي، 35/41/HRC/A (2019)، ص 26.

² <https://www.accessnow.org/costa-rica-first-country-moratorium-spyware/> (باللغة الإنكليزية)

³ "Spyware Scandal: UN experts call for moratorium on sale of 'life-threatening' surveillance tech,"
"فضيحة برمجيات التجسس: خبراء الأمم المتحدة يدعون إلى وقف بيع تكنولوجيا المراقبة 'التي تهدد الحياة'". 12 أغسطس/آب 2021. <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/08/spyware-scandal-un-experts-call-moratorium-sale-life-threatening?LangID=E&NewsID=27379> (باللغة الإنكليزية)

مخيف على الحقوق، بما فيها الحق في حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات".⁴

وتؤكد البحوث أن النشاط الذي يخشون - حتى بدون دليل - من أنهم يخضعون للمراقبة يُرجح أن يبدأ استعدادًا أقل للجهر بانتقادهم للحكومة، أو تنظيم احتجاجات، أو الاجتماع بزملائهم بحرية، أو حتى التحدث على الهاتف، أو إرسال رسائل بريد إلكترونية، لعدم معرفتهم كيف يمكن أن تُستخدم هذه الأنشطة ضدهم فيما بعد.⁵

وتنشأ هذه الرقابة الذاتية عندما تُقصر الدول في وضع ضمانات وافية، بحيث ربما يستحيل معرفة من يخضع للمراقبة، أو كيف أو لماذا. وفي هذه الحالات "لا يمكن القول إن الشك والقلق واسع النطاق في صفوف الجمهور العام - من أن صلاحيات المراقبة السرية يُساء استخدامها - غير مبررين [...]". وفي هذه الظروف يمكن الزعم بأن خطر المراقبة في حد ذاته يقيد حرية الاتصالات عبر الخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية، وبذلك يشكل بالنسبة لجميع المستخدمين الفعليين أو المحتملين تدخلًا مباشرًا في حقهم [في الخصوصية والحياة العائلية]."⁶

وبعبارة أخرى فإنه حيث تكون الضمانات غير كافية لا تتأثر فقط حقوق الأفراد المستهدفين، بل حقوق الجميع.

فرض الوقف كأداة تعزز الحقوق

في حين أظهرت البحوث التي أجرتها منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية أن كلا النوعين من الاستهداف غير القانوني موجودان على نطاق هائل، فمن الواضح أيضًا أن المراقبة المستهدفة غير القانونية تكاد تكون شاملة بسبب غياب الضمانات. وكما لخص المقرر الخاص السابق ديفيد كاي المسألة فإنه "لا يكفي القول بوجود نظام شامل ومختل لمراقبة واستعمال تكنولوجيا المراقبة المحددة الهدف. فهو لا يكاد يكون موجودًا".⁷ وبدون فرض وقف فوري سيظل الاستخدام غير القانوني لتكنولوجيا المراقبة يُحدث تأثيرًا مدمرًا في الحقوق الإنسانية، ليس للمستهدفين فحسب، بل للجميع.

إن فرض وقف في ما يتعلّق ببرمجيات التجسس يخدم هدفين رئيسيين - (1) وقف بيع برمجيات التجسس ونقلها واستخدامها، و(2) تعزيز ضمانات حقوق الإنسان، وهو هدف بالغ الأهمية.

في ضوء ذلك، لعلّ أفضل طريقة لتصور الوقف هي تعزيز الحق في الخصوصية (والحقوق الأخرى المرتبطة به التي تتأثر بالمراقبة غير القانونية). وفي الواقع، فإن الوقف يعيد صياغة الحظر المفروض حاليًا على المراقبة غير القانونية، ويعزز حقوق الإنسان.

النماذج الممكنة

ينبغي أن يتخذ الوقف الذي يُفرض على برمجيات التجسس شكل قائمة بضمانات حقوق الإنسان يفرض من الدول وضعها موضع التنفيذ من أجل السماح لها ببيع تكنولوجيا المراقبة المستهدفة أو نقلها أو استخدامها.

ويعطي القانون الدولي لحقوق الإنسان أمثلة عديدة على كيفية تحقيق ذلك. فعلى سبيل المثال، إن معاهدة تجارة الأسلحة،⁸ أو المعاهدات المقترحة لتنظيم منظومات الأسلحة الفتاكة المستقلة ذاتيًا (التي تُعرف "بالروبوتات القاتلة")⁹،

⁴ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، A/HRC/27/37، 30 يونيو/حزيران 2014 (يُشار إليها فيما بعد بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الخصوصية في العصر الرقمي) الفقرة 20.

⁵ Amnesty International, Belarus: "It's enough for people to feel it exists": Civil society, secrecy and surveillance in Belarus

منظمة العفو الدولية، بيلاروس: "يكفي بأن يشعر الناس أنها موجودة": المجتمع المدني، السرية والمراقبة في بيلاروس EUR 49/4306/2016/en.

[/https://www.amnesty.org/en/documents/eur49/4306/2016/en](https://www.amnesty.org/en/documents/eur49/4306/2016/en)

(باللغة الإنكليزية)

⁶ قضية رومان زاخاروف ضد روسيا، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الفقرة 171.

⁷ تقرير المقرر الخاص ديفيد كاي، A/HRC/41/35 (2019)، فقرة 46.

⁸ معاهدة تجارة الأسلحة، اعتُمدت في 2 أبريل/نيسان 2013، A/RES/67/234B، دخلت حيز النفاذ في 14 ديسمبر/كانون الأول 2014، المادة 7.

Human Rights Watch, *New Weapons, Proven Precedent: Elements of and Models for a Treaty on Killer Robots*

هيومن رايتس ووتش، أسلحة جديدة، سابقة مثبتة: عناصر ونماذج لمعاهدة بشأن الروبوتات القاتلة، أكتوبر/تشرين الأول 2020، <https://www.hrw.org/report/2020/10/20/new-weapons-proven-precedent-elements-and-models-treaty-killer-robots>

weapons-proven-precedent/elements-and-models-treaty-killer-robots

(باللغة الإنكليزية)



أو المتاجرة بـ "أدوات التعذيب"¹⁰ تنص جميعها على معايير ينبغي على الدول بموجبها وضع ضمانات بشأن الأدوات أو التكنولوجيا القابلة لكلي من الاستخدامات المشروعة وغير المشروعة من أجل ضمان عدم حدوث انتهاكات ناتجة عن صنعها أو استخدامها أو نقلها.

الخلاصة

إن الحجج المؤيدة لضرورة فرض وقف عالمي بخصوص بيع تكنولوجيا المراقبة المستهدفة ونقلها واستخدامها واضحة وملحة. ويعني بيع واستخدام هذه المنتجات بصورة غير منظمة وغير شفافة أننا ربما لا نعرف أبدًا المدى الكامل لانتهاكات مشابهة تتعلق بجهات فاعلة أخرى. ولم يعد بإمكان العالم أن يغض النظر عن هذا التهديد العالمي الهائل لحقوقنا.

هل لديكم تعليقات أو أسئلة؟ يرجى الاتصال بالبريد الإلكتروني: rebecca.white@amnesty.org.

Amnesty International, *Ending the Torture Trade: The Path to Global Controls on the 'Tools of Torture'*⁴⁰

منظمة العفو الدولية، وضع حد لتجارة التعذيب: السبيل إلى وضع ضوابط عالمية على "أدوات التعذيب"

<https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/05/ACT3033632020ENGLISH.pdf?msclkid=767b8160c4aa11ec95b9bedfcb8839f1>

(باللغة الإنكليزية)